نجد انه لا يستبعدها . وبما انه يقع في الفصل السادس من ميثاق الامم المتحدة ، فمعناه ان على الاطراف المتحاربة ان تستعمل اياً من الطرق السلمية ، المتراوحة بين المفاوضة واللجوء الى المنظمات الدولية او الاقليمية ، لحل النزاع بينها . ولقد رفض العرب ، في مؤتمر الخرطوم ، المفاوضات المباشرة ، الا انهم لم يستبعدوا الوسائل السلمية الاخرى ، بينما رفضت اسرائيل كل الوسائل السلمية ما عدا المفاوضات المباشرة ؛ ثالثا ، ان القرار هو محاولة لاعادة تقسيم ما تبقى من فلسطين . فهو يدعو للانسحاب ، لكنه يعطي الكيان الصهيوني حق تعديل الحدود ، بدعوى الحدود الامنة . فحتى لو انسحبت اسرائيل الى ما قبل ٥ حزيران ، فان القرار يتخطى قرار التقسيم ، ويعطي شرعية الاعتراف الدولي المطلوب بحدود ٥ حزيران ، ثم ان الانسحاب قد ربط بالاعتراف وبحرية الملاحة . لكن اسرائيل والولايات المتحدة ، فسرتا القرار بانه يطلب الانسحاب لا الى حدود ما قبل ٥ حزيران ، بل الانسحاب من بعض المناطق فقط

رابعا ، لم يقتصر القرار ٢٤٢ على تجاهل الحقوق القومية والانسانية الثابتة للشعب الفلسطيني ، بل تجاهل ايضا شروط وعد بلفور وقرار التقسيم ، التي كانت تقيد اسرائيل وتلزمها ، امام المجتمع الدولي ، بالتزامات قانونية معينة ، كما تجاهل قرارات الامم المتحدة المتعاقبة ، التي اكدت وجوب تقيد اسرائيل بتلك الشروط ، ومطالبتها بالعودة عن انتهاكاتها في الماضي ، والتوقف عن انتهاكها في المستقبل[٥٧] ؛ خامسا ، عبر الفلسطينيون من خلال منظمة التحرير الفلسطينية وجميع فصائل المقاومة ، عن رفضهم القرار ٢٤٢ بينما وافقت الدول العربية عليه ، برغم كل ما اعطاه لاسرائيل من حقوق واعتراف وارض وانهاء لحالة الحرب وحرية ملاحة . وفي المقابل ، وبرغم هذه المكاسب ، رفضت اسرائيل القرار ، ورفضت تنفيذه ، ابتزازا لمزيد من المكاسب ، ولفرض شروط اكثر تعنتا . سادسا ، يسجل القرار واقع ميزان القوى بين الفريقين العربي والاسرائيلي ، ولقد صدر قبل ان يستوعب العالم المعنى الكامل لظهور المقاومة الفلسطينية وامكاناتها البعيدة . فقد جاء بمثابة « غالب ومغلوب » بالنسبة لاسرائيل والعرب ، و« لا غالب ولا مغلوب » بالنسبة للولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . فالمطلب الاميركي كان ، وما يزال ، هو تأمين سلامة اسرائيل واستمرار بقائها . اما المطلب السوفياتي ، عام ١٩٦٧ ، فكان اعادة القوات الاسرائيلية الى حدود ما قبل ٥ حزيران . فجاء القرار حلا وسطا بين المطلبين ؛ سابعا ، ان « وعد بلفور خلق القضية الفلسطينية بخلق كيان صهيوني محفوف بالقيود ، ومشروع التقسيم سعى لان يكون تسوية ، او حلا وسطا ، للقضية التي خلقها وعد بلفور . اما قرار مجلس الامن [٢٤٢] فقد كان تحريرا لاسرائيل من القيود السابقة ، ونسخا للضمانات والشروط التي اعطيت للشعب الفلسطيني فكان بالتالي [نوعا من التصفية] للقضية الفلسطينية »[٥٨] .

مرحلة انتقالية (١٩٦٨ ـ ١٩٧٣)

بعد انتهاء حرب حزيران ، ادرجت الجمعية العامة ، في ١٨ ايلول ١٩٦٧ ، بموجب القرار رقم ٢٢٥٧ « مشكلة الشرق الاوسط » على جدول اعمالها . ومنذ ذلك الحين ، ناقشت الامم المتحدة كل ما يتعلق بالقضية الفلسطينية وبالصراع العربي ـ الاسرائيلي تحت هذا البند ، حتى عام ١٩٧٤ .

وقام الامين العام للامم المتحدة بتعيين السفير السويدي غونار يارينغ ، ممثلا خاصا له